المحاضرة الثالثة عشر مفهوم التنمية البشرية ومشكلات التنمية

حماية البيئة والتنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية وسيلة أساسية للارتقاء بمستوى الإنسان وذلك من خلال الاهتمام بتكوين وبناء القدرات البشرية له عن طريق تطوير الخصائص والطاقات الذاتية والمكتبية عند الإنسان واستثمارها الاستثمار الأمثل، وإتباع سياسات تنموية توفر مستويات معيشية وصحية على درجة عالية في إطار بيئة نظيفة وتوعية معينة للحياة تلبي حاجات الإنسان والمجتمع حاضراً ومستقبلاً من خلال الاعتماد على أسلوب التخطيط بعيد المدى، ولا شك أن مؤتمر الأم المتحدة حول البيئة والتنمية عام 1992م الذي عقد في ريودي جانيو بالبرازيل تحت مسمى قمة الأرض يعتبر لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة، والحياة ومعيارهما على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهوراً جاداً وغير مسبوق في التاريخ بحيث بلغ التدهور أحياناً وفي العديد من المناطق درجات متباينة من الخطورة، وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول وربما قد دخل في مرحلة الانتحار الإنساني الشامل نظراً لخطورته القصوى ليس فقط على الأجيال الحالية ولكن على الأجيال القادمة.

وقد أكدت قمة الأرض أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنباً إلى جنب، وأن لا تتم التنمية على حساب البيئة، ولا ينبغي في المقابل للبيئة أن تكون عائقاً في السعي المشروع إلى تحقيق التنمية، فالتنمية التي تتم على حساب البيئة تتم أيضاً على حساب التنمية على المدى الطويل بل أن التنمية التي تضحى بالبيئة تضحى أيضاً بالتنمية نفسها، وهذا يعني أن قمة الأرض أكدت على ضرورة التصالح مع الطبيعة وإعلان السلام مع البيئة، كما حاولت التوفيق بين التنمية والسلام مع البيئة حيث أنهما وجهان لعملية حياتية واحدة

وبالتالي فإن التنمية إن لم تكن بشرية مستديمة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الإنسانية والحياتية، فإنها تنمية ضارة وكذلك إذا لم تكن التنمية تنمية تستخدم الموارد الطبيعية استخداماً بيئياً رشيداً وتحافظ على مقومات البيئة وتجددها فإنها تنمية تؤدي إلى الفناء وتؤدي إلى بروز الكثير من المشكلات البيئية الضارة والخطيرة، لذا يجب أن تتضمن التنمية البشرية توازناً بين العناصر الثلاثة وهي الموارد الطبيعية، والاقتصادية، البشرية من خلال تنمية مستدامة يشارك فيها جميع الأفراد، وتلبي حاجات الأجيال المقبلة.

وعلى هذا تهدف هذه المحاضرة والمحاضرة التالية إلى :

إلقاء الضوء على التنمية البشرية والمستدامة بمعني بتوسع خيارات الناس، فالناس يأملون العيش عمراً طويلاً وهم أصحاء، ويسعون للتعليم لتحصيل العلم وزيادة المعرفة لديهم ويتطلعون لعيش حياة كريمة يشارك فيها جميع الناس

وتلبى احتياجات الحاضر دون أن تضحى بمتطلبات المستقبل، وفي إطار ذلك تسعى هذه الورقة لتعرف ما هي التنمية البشرية أو ما هي أبعادها وعناصرها؟ وما هي التنمية المستدامة وعملية إدارة البيئة؟ وكيف ومتى برزت هذه المفاهيم الثلاثة؟

ثم ما هي العلاقة بين البيئة والتنمية وهل هي علاقة ودية أو عدائية بمعنى هل هناك فعلاً تناقض بين التنمية والبيئة؟ وإذا كان هناك تناقضاً فكيف يمكن الوصول إلى حلول عملية لجعل التنمية في صالح البيئة وما هي أهم المشكلات البيئية العالمية المعاصرة؟ وهل بالفعل يمكن حماية البيئة العالمية بشكل عام من التلوث؟ والتقليل من مصادره؟

اولاً مفهوم التنمية البشرية: (مفهومها، عناصرها، أبعادها)

بعد أن تم توسيع استخدام مفهوم التنمية ليشمل مجالات عديدة منها التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية، السياسية، الثقافية والتنمية المستدامة

فإن مفهوم التنمية البشرية قد بدأ يطرح نفسه بإسهاب على ساحة الجدل التنموي المعاصر، حتى أصبحت التنمية البشرية موضوعاً يحتل مكان الصدارة فيما يدور من نقاش حول التنمية العالمية، وقد جرى إدخالها كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية لمختلف بلدان العالم ابتداءً من بنجلاديش إلى غانا إلى باكستان إلى كولومبيا، وهي عنصر عام في المناقشات الخاصة بالمعونة الدولية، وهي الآن لب الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السبعينات.

وقد عرف التقرير الأول الصادر في عام 1990 التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع اختيارات الشعوب، وأن هدف التنمية هو أن يتمتع الناس بمستوى مرتفع من الدخل وبحياة طويلة، وصحية، وتنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص مناسبة للتعليم"، ومن الأفكار الخاطئة عن مفهوم التنمية البشرية أنها تركز على القدرات الإنسانية فقط،

وقد أدى ذلك إلى اعتقاد بعض الناس أن التنمية البشرية قاصرة على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم وهذه الاستثمارات في الناس استثمارات حيوية بالطبع، ولكنها جزء واحد من الصورة الكاملة فالتنمية البشرية ليست قاصرة على أي قطاع بذاته، فهي لا تركز على القضايا الاجتماعية على حساب القضايا الاقتصادية أو القضايا البيئية،

ومن الأفكار الخاطئة أيضاً عن مفهوم التنمية البشرية أنها تنطبق فقط على الاحتياجات الأساسية وعلى الدول الفقيرة إن هذه الافكار غير صحيح، فمفهوم التنمية البشرية ينطبق على جميع البلدان أياً كان مستواها الإنمائي، فللناس في كل مكان احتياجات وتطلعات، وإن كانت هذه الاحتياجات والتطلعات تختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى.

وعلى هذا نلاحظ، أن المفهوم الذي طرحه تقرير التنمية البشرية يجمع ما بين إنتاج السلع وتوزيعها، وبين توسع القدرات البشرية والانتفاع بها كما يتضح أن مفهوم التنمية البشرية ارتبط بالنمو الاقتصادي، وأعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية ويؤكد تقرير التنمية لعام 1991م على ذلك بقوله أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً، فبدون النمو الاقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق تحسين متصل في الأحوال البشرية عموماً.

هذا وقد ارتبط مفهوم التنمية البشرية أيضاً بتحسين نوعية الحياة المادية والنوعية وتم اعتماد مؤشرات كمية لقياس نوعية الحياة (الدخل، الصحة، المعرفة)

وقد رأى هذا إلى التأكيد على مؤشرات كيفية لقياس نوعية الحياة (حقوق الإنسان، المشاركة السياسية الفعالة، الأمن الفردي والاجتماعي والقومي).

وأخيراً اشار تقرير 1994على الأفق الزمني، كما على البعد البيئي والعدالة بين الأجيال من خلال تأكيده على ضرورة اطراد تحسين مؤشرات النمو إن في ذلك تأكيد على أن التنمية ليست حالة طارئة وإنما اتجاه مستمر ودائم للنمو ويصف تقرير 1994 التنمية البشرية بأنها نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد في توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين،

وهي يحمى أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ويخلص التقرير إلى أن التنمية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال المتعاقبة. وعلى هذا لم يعد مفهوم التنمية قاصراً على زيادة إنتاج السلع أو مستويات الدخل، وتوزيع الموارد، ومعدلات العمالة أو التنمية في المجالات التي تؤديها وإنما تعني التنمية البشرية بأنها تنمية البشر أنفسهم

بمعنى زيادة إنتاجيتهم ، بمعني زيادة درجة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولمصلحة البشر أيضاً بمعنى تقليل درجات التفاوت والتمييز بينهم لأقل درجة على أن تكون هذه التنمية قادرة على الاطراد الذاتي.

لذا يجب أن نفهم التنمية من خلال الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للحياة الإنسانية بذلك تطور مفهوم التنمية البشرية ليشمل مجالات عديدة منها التنمية الإدارية، والسياسية، والثقافية، والبيئية ويكون الإنسان هو القاسم المشترك في جميع المجالات السابقة، فتطور الأبنية الإدارية والسياسية والثقافية والبيئية له مردودة على عملية التنمية البشرية من حيث تطوير أنماط المهارات والقيم، من حيث المشاركة الفعالة للفرد في عملية التنمية إلى جانب الانتفاع منها

وبفضل المفهوم الأخير للتنمية البشرية أمكن إدخال خصائص جديدة يمكن لقطاعات اجتماعية مختلفة المساهمة في تطويرها وهذا يبين أن عملية التنمية البشرية في المجتمع إنما هي عملية متكاملة في عناصرها الأساسية تهتم بتطوير الخصائص والطاقات الذاتية المكتسبة عند الإنسان، واستثمارها الاستثمار الأمثل من خلال إتباع سياسات تنموية توفر مستويات معيشية وصحية مرتفعة ونوعية معينة للحياة تلبي حاجات الإنسان والمجتمع في العصر الحديث من خلال الاعتماد على أسلوب التخطيط بعيد المدى.

ويتضح من التعريف الأخير أن مفهوم التنمية البشرية يجمع ما بين أهداف تحقيق منهج تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية .... ألخ، لجميع فئات السكان ويتعدى أهداف منهج الرفاهية الاجتماعية الذي يقتصر على كون البشر منتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها إلى أهداف تضمن للأفراد تطوير قدراتهم ومشاركتهم الدينامية بها،

وعلى هذا يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعوا القرار لتهيئة الظروف المناسبة لأحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبهذا يمكن القول أن منهج التنمية البشرية هو المنهج الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع، وتحسين النوعية البشرية ذاتها،

لكن ما هي أهم عناصر التنمية البشرية:

ويمكن تحديد أهم عناصر التنمية البشرية في النقاط التالية:

الأوضاع السكانية والبيئية، بمعنى الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والبشرية المتاحة بما لا يضر بالأجيال المقبلة.

الأوضاع الصحية، تحسين مستويات الرعاية الصحية وخفض الوفيات وارتفاع معدلات توقع الحياة.

الأوضاع السكنية، رفع مستويات المعيشة وخفض الكثافة السكانية.

أوضاع العمل، تطور تقسيم العمل ورفع المهارات الفنية والإدارية.

أوضاع التعليم، تطوير برامج التعليم وتنويع التخصصات.

الأوضاع التكنولوجية، استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها.

الأوضاع الإدارية، تطوير أساليب الإدارة وتبني أسلوب التخطيط.

الأوضاع الاجتماعية، تنمية ثقافة العمل والإنجاز وتغيير المفاهيم المرتبطة ببعض المهن والحرف.

الأوضاع الطبقية، مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية.

الأوضاع السياسية، عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية.

وبهذا يتضح أن التعريف الشامل لعملية التنمية البشرية يتضمن البشر بوصفهم وسيلة وغاية التنمية كما يتضمن أهمية تكامل العناصر التنمية البشرية فيما بينهما من خلال توسيع مدلول التنمية البشرية لكي يتضمن بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة للسكان ككل أهدافاً أخرى مثل تطوير مساهمة الموارد البشرية في عملية التنمية بناءً على ذلك فقد أستقر الأمر على تعريف مضمون التنمية البشرية باعتبارها العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذا يتضمن تنمية الناس، والتنمية من أجل الناس، والتنمية بواسطة الناس،

وتعني تنمية الناس :الاستثمار في القدرات الإنسانية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارة، وهكذا يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج ومبدع

وتتطلب التنمية من أجل الناس: أن يتم توزيع النمو الاقتصادي الذي يتحقق على نطاق واسع على أساس عادل

وتعني التنمية بواسطة الناس: أن تتاح الفرص لكل فرد للمشاركة في عملية التنمية.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهم أبعاد التنمية البشرية على النحو التالي:

التمكين: ويعني ذلك توسيع قدرات الناس توسيعاً ينطوي على زيادة الخيارات ومن ثم ينطوي على زيادة الحرية

ويحمل التمكين في طياته معناً إضافياً هو أن يكون باستطاعة الناس ممارسة حياتهم، ولا ينبغي أن يكون الناس مستفيدين سلبيين في عملية ينظمها لهم آخرون، بل ينبغي أن يكونوا فاعلين وناشطين في التنمية الخاصة بهم.

التعاون والمشاركة: يعيش الناس داخل شبكة مقعدة من الهياكل الاجتماعية التي تبدأ من الأسرة مروراً بالمجتمع المدني وصولاً إلى الدولة وتبدأ من جماعات الجهد الذاتي المحلي، وتصل إلى الشركات المتعددة وهم أيضاً كائنات جماعية تقدر قمة المشاركة في حياة مجتمعهم، وهذا الإحساس بالانتماء مصدر هام من مصادر الوفاء، فهو يضفي على الفرد إحساساً بالمتعة وإحساساً بوجود هدف، وبوجود معنى.

الإنصاف: يعني الإنصاف تحقيق العدالة في القدرات الأساسية، وفي الفرص وفي إطار ذلك ينبغي لكل فرد أن يحصل على فرصة للتعليم وأن تتوافر فرص للتعليم، وأن تتوافر فرص للرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع

كما يعني الإنصاف في بعض الحالات تقاسم الموارد تقاسماً عادلاً يؤدي إلى المساواة بين الناس من خلال تقديم عون الدولة للفقراء والمرضى والمعوقين

الاستدامة: تلبي التنمية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، ومن ثم فهي تنطوي على اعتبارات الإنصاف فيما بين الأجيال.

الأمن: لقد ظلت فكرة الأمن تشير لمدة طويلة للغاية إلى الأمن العسكري أو أمن الدولة ومن الحاجات الأساسية للغاية أمن الرزق، لكن الناس يريدون أيضاً أن يكونوا متحررين من التهديدات المزمنة مثل المرض وحدوث اختلالات مفاجئة، ومؤلمة في حياتهم اليومية،

وتصر التنمية البشرية على وجوب أن يتمتع كل فرد بحد أدنى من الأمن، ومن هذا المنطلق فقد نشأت قناعة دولية بوجوب أن تجرى التنمية في ظل سياسية واضحة للبيئة وأن تؤخذ الاعتبارات المتعلقة بالبيئة في الاعتبار، وذلك عند القيام بعمليات

التنمية وقد صرحت المنظمات الدولية العاملة في مجال البيئة على تأكيد الاهتمام بمشاكل التنمية في علاقتهما بالبيئة والتأثير المتبادل بينهما.

ثانياً: التنمية ومشكلات البيئة العالمية الراهنة

لا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مشكلات البيئة وقضايا التنمية في العالم المعاصر ومن ثم فإن التنمية الحقيقية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تحدثه تلك التنمية من آثار ضارة أو سلبية على الإنسان ذاته وعلى الموارد البيئية والطبيعية، لذا فإن التنمية يجب أن تنطلق من استراتيجية مبنية على مفاهيم بيئية تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية على المدى القصير والبعيد في ضوء محور ثابت أو معيار محدد وهو التوازن البيئي والذي يمكن أن تدور حوله معايير لكل أنشطة التنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمحيط الحيوي من أجل سلامة الحياة الطبيعية والعمل على إنتاج الثروات المتجددة، والمحافظة في الوقت ذاته على الثروات غير المتجددة من النضوب.

ومعنى ذلك أن هذه التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم بمعنى أن كل جيل مطالب بأن يترك للأجيال اللاحقة ثروات طبيعية أو مكتسبة لا تقل عما تلقاه من الأجيال السابقة

وعلى هذا فإن العمل من أجل التنمية لا يمكن أن يكون مقبولاً ما لم يتجه القائمون على هذا العمل إلى حقيقة أن خطط التنمية ومشروعاتها لا ينبغي أن تتم على حساب إجهاد البيئة، والإسراف في استخدام مواردها المتاحة وهو ربما يخل بقواعد التوازن البيئي حيث تقطع الغابات لإعداد الأرض للزراعة، أو التخلص من النفايات السامة بإلقائها في مصادر المياه أو دفنها في الأرض

وقد شار التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" الى حقيقة أن التنمية والبيئة ليسا حدين منفصلين، بل يتلازمان بشكل لا فكاك فيه، ولا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسبانه تكاليف تدمير البيئة، لذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية ومقتضيات المحافظة على البيئة.

خاصة وأن العمل البيئي المنظم لا يقتصر على ما يجرى داخل كل بلد فحسب بل أصبحت الحدود القومية عرضه للاختراق البيئي حيث زالت الفوارق التقليدية بين المسائل ذات الأهمية المحلية والقومية والدولية وبالتالي لا تعترف النظم البيئية بالحدود القومية، ويحمل الجو تلوث الهواء عبر مسافات هائلة، ويمكن أن تترك الحوادث الكبرى، وخصوصاً تلك التي تحدث في المفاعلات الذرية أو في المصانع ومستودعات المواد السامة آثاراً إقليمية وعالمية واسعة الانتشار

وفي هذا الصدد تقع على الدول الصناعية المتقدمة مسئولية حاصة في قيادة التنمية المستدامة وذلك لاستهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بدرجة عالية وملحوظة وعلى هذا فالدول الصناعية المتقدمة بمالها من إمكانيات مادية هائلة، وموارد مالية وبشرية وفنية عالية كفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، وأن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة عالية، وبكثافة أقل وفي إجراء تحول في اقتصادها لحماية النظم الطبيعية، خاصة وأن التدهور البيئي العالمي لازال مستمراً بشكل يومي متواصل،

ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان وبالغازات السامة والضارة والخانقة والحابسة للحرارة وفي كل يوم يزداد تلوث المياه في البحار والمحيطات والأنهار بحيث بلغ حوالي (50%) من كل أنهار العالم هي الآن أنهار ملوثة بل أن التلوث قد بلغ حتى المياه الجوفية العذبة التي كان يعتقد في السابق أنها بمأمن من التلوث،

وفي كل يوم جديد يزداد حجم الازدحام في المدن المزدحمة أصلاً، ويزداد حجم النفايات والمخلفات كذلك في كل يوم جديد يخسر العالم أكثر من (70) ميلاً مربعاً من الأرض الزراعية نتيجة سوء الاستعمال والاستنزاف اليومي في قدرات وإمكانات البيئة يزداد ويتكرر في كل يوم جديد من أيام السنة خاصة وأن نمط الإنتاج والاستهلاك السائد هو نمط عاجز عن تجديد الحياة في المستقبل وغير قادر على تجديد الموارد الطبيعية وامتصاص المخلفات والفضلات التي بلغت درجات قصوى وتجاوزت حدود البيئة على الاحتمال والتحمل وفي كل يوم جديد يزداد حجم الازدحام في المدن المزدحمة أصلاً، ويزداد حجم النفايات والمخلفات، كذلك

علاوة على ذلك فإن تصدير الدول الصناعية المتقدمة مخلفاتها السامة ونفاياتها النووية يعد مثالاً صارخاً للطريقة غير الإنسانية التي يستغل بها أغنياء العالم في الشمال بيئة الدول النامية والفقيرة في الجنوب فالدول الصناعية هي التي تنتج الجزء الأكبر من الملفات وتسبب الجزء الأكبر من التلوث، وخاصة تلوث الهواء والاحتباس الحراري وتثقب الأوزون الذي أصبح أحد أهم الظواهر البيئية العالمية الخطيرة، لأنه يؤدي إلى زيادة حادة في حالات السرطان وإلى فقدان البصر وانتشار حالات نقص المناعة لدى الإنسان كما يؤدي إلى أضرار بالغة بالمحاصيل الزراعية والسمكية.

كما أن الدول الصناعية هي أيضاً أكثر الدول استنزافاً لموارد الأرض، وتستهلك الطاقة بمعدلات غير معقولة وغير مقبولة، وهي التي تحاول الآن تصدير أزماتها البيئية وتعميمها عالمياً، فلقد تخطت الأزمات البيئية الخاصة بالشمال حدود الشمال وتحولت إلى قضايا بيئية كونية تمس كل البشرية في شمال الكرة الأرضية وجنوبها هذا بالطبع لا ينفي ان هناك مشكلات بيئية حادة خاصة الجنوب، مثل ازدياد تلوث التربة وتدهور الإنتاج الحيوي للأرض الزراعية وبروز ظاهرة التصحر التي تحولت مؤخراً إلى واحدة من المشكلات البيئية العالمية المقلقة خاصة أن (6) ملايين هكتار من الأرض الزراعية تتحول إلى صحراء سنوياً

لكن إضافة إلى هذه المشكلات البيئية، فإن الجنوب يواجه مشكلة النمو السكاني الانفجاري الذي تحول إلى معضلة بيئية جديدة لها علاقة وثيقة بالاستنزاف المتواصل للموارد والازدحام غير الطبيعي في المدن والاتجاه نحو إبادة الغابات وحرقها حيث فقد العالم (200) مليون هكتار من الغابات خلال العشرين عاماً الماضية ويتم سنوياً إبادة (17) مليون هكتار آخر من الغابات أي بمعدل (300) هكتار في كل دقيقة من دقائق الساعة الواحدة وعلى مدار السنة، وأن استمرار حرب إبادة الغابات يعني أن العالم سيكون دون رئته الخضراء بحلول عام 2040م.

ومع اتساع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الاجتماعية إلى جانب البيئة الطبيعية ورفع لأول مرة الشعار القائل بأن "الفقر هو أكبر ملوث للبيئة"، لوحظ أن ظاهرة الفقر أصبحت من أهم القضايا البيئية التي تستأثر باهتمام المجتمع الدولي والتي تحولت إلى قضية حياتية معاشه ومؤثرة في كل مظهر من مظاهر الحياة التي يعتقد أنها من أخر القضايا التي تلوث البيئة، خاصة وأن الفقر يزداد يوماً بعد يوم وعدد الفقراء يتزايدون مع كل يوم جديد من أيام السنة، فلقد ارتفاع عدد فقراء العالم من (400) مليون نسمة عام 1970م إلى (800) مليون عام 1980م وتجاوز إلى (1000) مليون نسمة عام 1992م،

وفي كشف حساب للتقدم والحرمان في مجال التنمية البشرية يقدر أن حوالي ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مطلق، وعلاوة على ذلك فإن التوقعات بالنسبة للمستقبل لا تسمح لنا بأن نأمل في نمو اقتصادي أكبر، ولا يسمح كذلك بمكافحة الفقر أو الحد منه بصورة مرضية وقد صرح رئيس البنك الدولي بأن عدد الفقراء سيظلون عند المليار فقير في الألفية الجديدة.

ولعل الأرقام المرعبة والضخمة للفقر تعكس الإخفاق التنموي الأعظم الذي يكمن في استمرار انقسام العالم إلى الشمال الغني الذي يزداد غنى، وجنوب فقير يزداد فقراً مما حدا بالأمم المتحدة إلى عقد عدد من البرامج الطموحة لمتابعة الأحوال البيئية

على المستوى العالمي، والسعي المتواصل لفهم أفضل للأخطار البيئية، وطرق درئها وتلاحمت الاعتبارات البيئية مع هموم العالم النامي التنموية في رباعية مشهورة هي الناس، البيئة، الموارد، التنمية، وتأكدت من واقع الممارسة الفعلية

وعلى هذه يجب أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية خاصة وأنه قد أتضح الآن أهمية البعد البيئي وتأثيره على مجمل مسارات التنمية والحياة فالنظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وبالتالي فقد أصبح واضحاً من أي وقت الايكولوجيا هي الأكثر تحكماً في التنمية من الأيديولوجيا وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها ولربما كانت التنمية في النهاية السعي من أجل تطوير وإغناء البيئة

مراجعة للمحاضرات السابقة

مراجعة المحاضرات السابقة لا تعني عدم الرجوع اليها والاعتماد عليها لكن تؤكد اهمية الرجوع اليها

المحاضرتين الثالثة والرابعة

محاضرة عن المصادر الأولى والمبكرة لتطور الايكولوجيا البشرية

ولعل من أهم ما يسترعي انتباه ذلك التباين الواضح بين ما طرح من اراء وتصورات حول طبيعة الدراسة الايكولوجية وموقعها من الدراسات التي عنيت بدراسة أشكال الحياة أو البيئة أو الانسان الشاهد على ذلك التباين في نظرنا ما تدعيه علوم مثل البيولوجيا ،والجغرافيا، وعلم الاجتماع ،من انتماء الايكولوجيا لها، سواء كمجال متخصص من مجالات البحث ،أو كمدخل من مداخل الدراسة .

ان الحياة الجمعية للكائنات الانسانية ، وبخاصة كما تبدو في الموطن الواحد والمشترك ، كانت ولا تزال موضع اهتمام عدد كبير من العلوم الاجتماعية كالديموغرافيا والجغرافيا البشرية والاقتصاد وعلم الاجتماع لذلك كان من الطبيعي ان ترتبط الايكولوجيا البشرية بطريق او بآخر بكل هذه العلوم الاجتماعية التي تعنى اما بدراسة البشر كتجمعات حية مثل الديموغرافيا ،

- او بدراسة الكائنات البشرية في حياتها الاجتماعية كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، او بدراسة البيئة ومواردها كالجغرافيا والاقتصاد .
- كما كان من الطبيعي ايضاً ، ان تبذل محاولات عده لدمج الايكولوجيا البشرية كفرع او مجال متخصص للبحث والدراسة في كل منها .
- كذلك شهدت البدايات الاولى لظهور الايكولوجيا البشرية كفرع مستقل من فروع المعرفة العلمية اسهامات عديدة من جانب العلوم الانسانية والاجتماعية شكلت الى حد كبير ما طورته الايكولوجيا فيما بعد من اطار تصوري وما بلورته من افكار ومبادئ .

المصادر الاولى والمبكرة لتطور الايكولوجيا البشرية :-

من الملاحظ أن جانباً كبيراً من تراث ما أصبح معروفاً فيما بعد باسم الايكولوجيا البشرية ،قد تطور بشكل أو بآخر من جانب المؤرخين والفلاسفة وعلماء الجغرافيا ،تحت اسم الاتجاه البيئوي يعتبر " وارمنج" أول من قدم هذا المصطلح في كتابه (ايكولوجيا النبات)سنة 1909م فقد جذب وارمنج الانتباه الى حقيقة أن (لمجتمعات النبات المختلفة –مثل ما للمجتمعات الانسانية-دورات محددة للنمو والتطور)

وربما كان اهتمام الايكولوجيا بالجانب الدينامي لشبكة الحياة هو الذي جعلها تقترب وبسرعة من مجال اهتمام العلوم الاجتماعية وذلك لانشغال الاجتماعية خاصة علم الاجتماع ، في هذا الوقت بمسائل التطور الاجتماعي ونمو النظم والتنظيمات الاجتماعية

يؤكد علاقة الجغرافيا بالإيكولوجيا أن الكثير من علماء الجغرافيا لايزالون ينظرون الى الجغرافيا على أنها دراسة (للعلاقة المتبادلة بين الانسان وبيئته) أن اسهام الدراسات الجغرافية المبكرة في تطوير المدخل الايكولوجي كان واضحاً ولقد كانت الجغرافيا الحضرية من اهم المجالات التي برز فيها مثل هذا الاسهام الجغرافي المبكر

لاقى اعتبار الايكولوجيا فرعاً من فروع علم الاجتماع قبولاً واسعاً لدى عدد كبير من علماء الاجتماع ، ولعل من أهم الشواهد الدالة على ذلك ما يأتي:

1-إنشاء قسم خاص للايكولوجيا البشرية يتبع المنظمة الأمريكية لعلم الاجتماع

2- وضع الايكولوجيا البشرية كمدخل أساسي من مداخل النظرية السوسيولوجية في كثير من المقالات وأوراق العمل التي عنيت بتحديد مجالات الدراسة في علم الاجتماع ، أو تعيين نطاق النظرية السوسولوجية ومداخلها المختلفة.

3-احتواء أمهات الكتب والمراجع السوسيولوجية على فصول أو أجزاء مستقلة ، خصصت برمتها للايكولوجيا البشرية.

4-احتواء التراث السوسيولوجي المعاصر ، وقوائم مشروعات البحوث على الايكولوجيا البشرية كمجال خصب من مجالات البحث المتاحة أمام دراسي علم الاجتماع

5-تخصيص قدر لا يستهان به من المحاضرات التي يلقيها بعض علماء الاجتماع تحت عنوان (الايكولوجيا البشرية)

6-الإنكار الصريح من جانب بعض مشاهير علماء الاجتماع- من أمثال بارك وماكينزي- لفكرة توحد الايكولوجيا بأي من التخصصات الأكاديمية التقليدية والنظرة إليها – ولو على نحو ضمني- على أنها فرع من فروع علم الاجتماع المعروفة.

ونتيجة لما تقدم : يذهب البعض إلى حد القول بأنه ، إذا كان علم الاجتماع هو في الأساس دراسة لعمليات التفاعل الأساسية ولأشكال العلاقات الإنسانية المتبادلة

وإذا كانت الايكولوجيا البشرية تعنى بدراسة هذا النوع من العلاقات والعمليات ، فانه من المنطقي اعتبارها فرعاً متخصصاً داخل الإطار الأوسع لعلم الاجتماع

ولذلك نتصور انه ما لم يتسع مجال علم الاجتماع ليستوعب كل ما تعنى به الجغرافيا البشرية وأجزاء كبيرة مما تعنى بها البيولوجيا وعلم الاقتصاد، فإن أصحاب هذا التصور لن يجدوا الأساس الصلب الذي يدعم دعواهم السابقة لانتماء الايكولوجيا البشرية لعلم الاجتماع كفرع من فروعه الأساسية.

حدود استخدام المدخل الايكولوجي في مجال الدراسات الإنسانية وذلك على النحو التالي:-

1-في مجال علم الاقتصاد

يكشف استعراض التطور التاريخي للمدخل الايكولوجي ولعلم الاقتصاد معا ، عن ان ثمة اعتماداً تصورياً متبادلاً بين العلمين : فلقد اقتبس داروين أهم أفكاره الايكولوجية من عالم الاقتصاد المشهور مالتوس ، فكلاهما يؤكد فكرة الصراع من اجل البقاء والوجود

الايكولوجيا امتداد للاقتصاد على مستوى العالم الحيوي كله ، وان الاقتصاد مجرد فرع من الايكولوجيا البشرية ، أو هو دراسة متخصصة لايكولوجيا المجتمع المحلي الذي نعيش فيه)

بنفس القدر الذي تهتم فيه الايكولوجيا ببحث الطرق التي من خلالها تستطيع الكائنات الحية الطبيعية- كالنبات والحيوان – كسب عيشها والحصول على كل ما يلزم بقائها وتطورها من غذاء ، فان الاقتصاد يهتم أيضاً ببحث الوسائل التي تمكن الإنسان من الحصول على مقومات عيشه ،

وكما أن سكان أي بيئة يكونون جنساً من الأجناس إذا كان الأفراد متماثلون فيما بينهم ايكولوجيا ، فانه من الممكن أن ننظر إلى عدد من السلع على انه امتداد بسيط لأنواع أو أجناس طبيعية اقتصادياً

ويتمثل ثاني وجوه الشبه بين الايكولوجيا والاقتصاد في نظر بولدنج ، في أن كلاهما يستخدم مفهوم (التوازن العام) فتوازن انساق الإنتاج والعرض والطلب والأثمان ، يماثل في وجوه كثيرة نسق التوازن الايكولوجي في علاقة السكان بالبيئة

كذلك فان ارتكاز توازن النسق الايكولوجي والنسق الاقتصادي على مبدأ التبادل بين مختلف الأفراد والأنواع ، يمثل وجها أخر من وجوه التشابه بين الاقتصاد والايكولوجي

وتتأكد وجوه الشبه بين الاقتصاد والايكولوجيا أكثر فأكثر – على حد تعبير بولدنج- إذا وضعت في سياق مشكلة محورية واحدة للعلمين فمن المعروف أن المشكل الأساسية في كلا من الاقتصاد والايكولوجيا هي كيفية توزيع الموارد البيئية المتاحة على الأنواع المختلفة من مستخدمي هذه الموارد

أن هذه العملية – عملية التوزيع- يمكن أن ننظر إليها على أنها (مباراة) سواء في الايكولوجيا أو الاقتصاد فيها يسلك كل من الكائن الحي (بالمعنى الايكولوجي) ورجل الاقتصاد بطريقة يمكن توقعها والتنبؤ بها

إذ من المتصور أن يتابع المستهلك إستراتيجية يحاول من خلالها أن يزيد إلى أقصى درجة ممكنة في وظيفة الاستخدام لديه ، بينما يحاول المنتج أن يزيد إلى أقصى حد ممكن من أرباحه (اقتصادياً) أو نمو (ايكولوجيا)

وفي مثل هذه المباراة الاقتصادية الايكولوجية المبسطة نجد أن أطرافها يعملون داخل ضغوط معينة يمثلها في الاقتصاد مسائل الميزانية والطلب والتكنولوجيا .. الخ ، وتمثلها في الايكولوجيا مسائل الطاقة (الميزانية) والأعداد (الطلب) والتوافق (التكنولوجيا)

كما أن في كل حالة نجد أن كلاً من المنتج والمستهلك أكثر تقيداً بدوافع خصمه ، حتى انه بعد فترة من التوافق المتبادل(التعاقب أو الإحلال) يجد كل منهما انه من الصعب إصلاح ما بينهما من أوضاع ومن ثم يتحقق التوازن.

المحاضرة الرابعة عشر حماية البيئة والتنمية المستدامة

ثالثاً: إدارة البيئة والتنمية المستدامة

يتضح من التحليل السابق لمشكلان البيئة العالمية الراهنة أنها مشكلات متعددة الأبعاد والجوانب، وتتداخل في أحداثها العديد من المتغيرات والعوامل الأخرى التي توجد في الدول النامية، وهذا ما يؤكد أن عملية التنمية في هذه الدول لا يمكن عزلها عن عملية إدارة البيئة، خاصة وأن عملية إدارة البيئة عادة ما تكون مهملة في ظل السياسات الحكومية والخطط السنوية في الكثير من الدول النامية، وأجهزتها ومؤسساتها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وهذا ربما يرجع إلى افتقاد وجود سياسيات عامة لإدارة البيئة، وقلة توافر البيانات والمعلومات البيئية،

ويقصد بعملية إدارة البيئة في هذا السياق تحقيق الاحتياجات الأساسية للمواطنين في ضوء احترام النظم البيئية وطبيعة الموارد المتاحة، كما تتضمن عملية إدارة البيئة محكين أساسيين عند تحقيق عملية التنمية ذاتها:

الأول: ضرورة الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالبيئة ومواردها في المرحلة الراهنة.

الثاني: الحرص على هذه الموارد من اجل المراحل المستقبلية حتى يمكن تحقيق مواصلة التنمية على المدى البعيد.

وبالتالي فإن عملية إدارة البيئة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية المستدامة التي تقوم على استراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوم على عناصر الاعتماد على النفس، والتوجيه على الاحتياجات، والتوافق البيئي بهدف إعادة توزيع الدخل لصالح مناطق العالم الأكثر حرماناً، وفي ذلك يكون الحفاظ طويل المدى على البيئة والموارد الطبيعية أساساً للإنتاج.

ومن ثم فإن التنمية المستدامة – كما أكدت قمة الأرض – هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق في العالم المعاصر، حيث أن العالم مطالب بتطبيق نموذج تنموي يجدد نفسه ويجدد معه الموارد الطبيعية ويسعى إلى التوافق مع الاعتبارات البيئية بقدر سعيه إلى تلبية الاحتياجات والرغبة الإنسانية وبالتالي أصبحت التنمية المستدامة قضية حياتية ومستقبلية ومصيرية تهم كل البشرية

وهي الآن أصبحت من أهم الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي بشماله وجنوبه، بدوله الغنية والفقيرة على الصعيد المحلي والقومي والعالمي وبالتالي أصبح مستقبل العالم مرتبطاً أشد الارتباط بالتخطيط لتنمية دائمة ومتواصلة ومتجددة تلبى احتياجات الحاضر دون أن تضحى بمتطلبات المستقبل بمعنى تنمية تستخدم عناصر البيئة ومواد الطبيعة وتضمن في ذات الوقت عدم تلوثها، وعدم استنزافها وبالتالي استمرارها من أجل استخدامها من قبل الأجيال القادمة.

وهذا ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وتبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى.

كذلك فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل: بهدف ضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر فلا يمكن وجود تنمية مستدامة بدون التنمية البشرية والتي أطلق عليها مسمى التنمية البشرية المستدامة وهذا يعني أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

وهذا يعني أن العالم أصبح بحاجة إلى تنمية تستند إلى بيئة وأن الموارد الطبيعية محدود وهي ملك للجميع بالتساوي وهي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر الراهن، وهي ليست ملكاً للإنسان وحده وإنما هي أيضاً من حق كل الكائنات والمخلوقات

فالإنسان هو جزء من النظام البيئي وليس كائناً يعيش خارج البيئة، وعليه كما على سائر الكائنات الأخرى أن يلتزم بقواعدها وشروطها وضوابطها المحكمة

وعلى هذا فإن جوهر مفهوم التنمية المستدامة ينطلق من هذه المبادئ وتحقيق التوازن والبيئة بين الإنتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل بمعنى كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.

وبهذا يتضح أن التنمية المستدامة تتركز على ضرورة تحقيق أهداف التنمية واستمرارها ليس فقط في المرحلة الراهنة، لكن في المراحل المستقبلية والعمل على إشباع الحاجات الأساسية علاوة على تحقيق الطموح وتحسين مستويات الحياة، مع تجنب الإضرار البيئي بقدر الإمكان ومن ثم فإن عملية التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التخطيط وإدارة البيئة والموارد الطبيعية والبشرية إدارة سليمة

وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين عمليتي إدارة البيئة وعملية التنمية المستدامة والتساؤل الواضح هو (إلى أي حد أهملت السياسات الحكومية هذه الحقيقة

ويجئ ذلك نتيجة لتبني السياسات الحكومية النظريات التقليدية للتنمية القائمة على الاعتبارات الاقتصادية فقط دون مراعاة الآثار البيئية التي كانت سبباً مباشراً في بروز الكثير من المشكلات البيئية وأصبحت التنمية الاقتصادية التقليدية (غير البيئية) محل نقد شديد، ومن ثم إدراك الاقتصاديون قبل غيرهم أهمية دعم التنمية الاقتصادية بالبعد البيئي وبدءوا في توجيه الدعوة إلى التنمية الصحيحة بيئياً.

ومن هذا المنطلق ظهرت مؤخراً بعض التصورات التي تبناها جانب كبير من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع للتنمية، من أمثال ربيتو وبارتلماس وورفورد وبيرس واهتمت بضرورة إعادة تحليل نظريات ومفاهيم التنمية، وربطها بالأبعاد الايكولوجية مع التركيز على كيفية إدارتها وخاصة في الدول النامية وهذا ما جعل مفهوم التنمية المستدامة يأخذ في الانتشار ويكون مركزاً لاهتمامات بعض المنظمات القومية والعالمية المتخصصة التي تهتم بقضايا البيئة والتنمية

مثل معهد الموارد العالمية، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وبرامج الأمم المتحدة وبدأت تلك التصورات والجهود تكرس اهتمامها لتحليل مشكلة البيئة وعلاقتها بالتنمية في الدول النامية والعمل على ما يلي:

دراسة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشاكل وأزمات بيئية.

ضرورة تحليل الآثار الناجمة عن عمليات إعادة تجديد الموارد في ضوء دراسة التكاليف وتحليل النظام الايكولوجي عامة.

ضرورة تحليل الآثار السلبية الناجمة عن مشكلات البيئة وسوء إدارتها سواء على مستوى الجنس البشري أو إهدار الموارد الطبيعية وإعادة تقييم مؤشرات البيئة على التنمية عموماً مثل الدخل الفردي، والصحة والتعليم وتوفير الحاجات الأساسية وغيرها. دراسة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشاكل وأزمات بيئية.

وفي حقيقة الأمر أصبح عنصر البيئة هو أهم عناصر التنمية المستدامة، وأصبح التركيز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها، وتعظيم الفائدة من استخدامها والأساليب الممكنة والمحافظة عليها من أهم معالم التنمية المستدامة في الوقت الراهن فلقد أوضحت الدراسات والبحوث العلمية أن إدارة الموارد الطبيعية ومنها إدارة الأراضي الزراعية تتطلب من الإنسان المعاصر عقلية خاصة تجعله ينظر إلى التربة على أنها بمثابة كائن حي يجب المحافظة عليها ضمن منظومة اقتصادية بيئية متكاملة لتلبية احتياجاتنا الغذائية،

وهذا يتطلب منا التعمق في فهم هذه المنظومة من حيث العلاقات المتبادلة بين مكوناتها، وكيف يمكن استثمار هذه المنظمة بما يحقق أهدافها وذلك كي تستمر في تلبية حاجات الإنسان، وخاصة في تزايد عدد سكان الدول النامية بصفة خاصة بمتوالية هندسية فضلاً عن تزايد متطلباته نظراً لارتفاع مستوى المعيشة خاصة في الدول المتقدمة، كما أن عملية إدارة البيئة تتطلب ضرورة التعامل بصورة متكاملة مع جميع مصادر التلوث لرفع كفاءة العملية الإنتاجية وجعلها متوافقة مع البيئة

تحقيقاً لمبادئ التنمية المستدامة، ويمكن للدول النامية أن تستفيد من التطورات المتحققة في الدول المتقدمة في مجال إدارة الموارد والبيئة والتكنولوجيات الجديدة والمتطورة خاصة في مجال التنمية الصناعية القابلة للاستمرارية من خلال تشجيع نمو التقنيات الأقل تلويثاً والأقل استهلاكاً للطاقة

وكذلك نمو الصناعات المعتمدة عليها مع أهمية الأخذ بنظام إدخال تقييم الأثر البيئي للمشاريع الصناعية الجديدة قبل الموافقة عليها والمشاريع الصناعية القائمة لضمان ألا تنحرف هذه المشروعات عن الإطار البيئي الذي حدد لها.

ويكشف هذا التحليل حول عملية إدارة البيئة والتنمية المستدامة أنها أصبحت قضية عامة تأخذ أبعاداً محلية، وقومية وعالمية خاصة مع بداية التسعينيات عند دراسة وتحليل نتائج مشكلات البيئة العالمية التي ظهرت بالفعل في السنوات الأخيرة مثل مشكلة شرنوبل وتآكل طبقة الأوزون ودفن النفايات النووية، وتلوث البحار والمحيطات الدولية ومشكلة الصحراء والجفاف الإفريقي، والصراع على مصادر المياه والأنهار الدولية وغير ذلك من مشكلات متعددة لها أبعاداً متنوعة عند تحليلها على المستوى القومي والعالمي

ومن ثم ركزت المحافل والمنظمات العالمية والتصورات النظرية الحديثة على أهمية قضية إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ضوء الحقائق الواقعية والمشكلات العالمية، التي تهدف عامة لتحقيق الحاجات الأساسية وتحسين مستويات الحياة للأجيال الحالية واللاحقة في ذات الوقت.

نحو رؤية مستقبلية لحماية البيئة من التلوث

لقد أصبح التدهور البيئي مرتبط ارتباطاً عضوياً بتطور الحضارة الصناعية الحديثة، حيث تتحمل هذه الحضارة مسئولية تدهور البيئة على الصعيد العالمي وتتحمل مخاطر التلوث البيئي وانتشاره في أرجاء المعمورة، فالتلوث البيئي بمعنى حدوث تغير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مقومات النسق الايكولوجي بحيث تضعف فعالية النسق وقدرته على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات وبخاصة العضوية منها عن طريق العمليات الطبيعية.

- أصبح مشكلة عالمية لا تخص النسق الايكولوجي في مجتمع معين وبالتالي لا يمكن أن يكون ذات طابع يختص به مجتمع محلي دون آخر داخل نفس النسق، ذلك أن التلوث لا يعرف حدوداً إدارية أو سياسية أو فواصل محلية أو طبيعية بين المجتمعات الكبرى أو المجتمعات المحلية بعضها وبعض، ولعل من أهم ما يساعد على عالمية ظاهرة التلوث هو التوسع الصناعي في العصرالحديث والحضارة الثقافية الحديثة

أن هذه الحضارة برغم مساهمتها الفعالة في تحسين مستوى الحياة وتحقيق الرفاهية إلا أنها تنتج القدر الأكبر من النفايات، وخاصة النفايات الصناعية السامة وتنتج الجزء الأكبر من الاحتباس الحراري المسئول عن أحداث الفوضى المناخية في العالم المعاصر ومن ثم أكد – كتاب مستقبلنا المشترك – أنه يستحيل فصل القضايا التنموية عن القضايا البيئية، فالكثير من أشكال التنمية يستنزف موارد البيئة التي ينبغي أن تقوم عليها التنمية، وتدهور البيئة يمكن أن يقود التنمية، وبالتالي فلبيئية والتنمية أصبحا أكثر من أي وقت مضى التصاقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً، وعلى كافة المستويات في شبكة واحدة ملتحمة الأسباب والنتائج.

ولعل هذا يفرض علينا تقديم رؤية عامة لحماية البيئة من التلوث ومواجهة تحديات البيئة التي صنعتها البشرية بنفسها وترتكز هذه الرؤية على المحاور التالية:

ضرورة التعاون بين الدول المختلفة في حماية البيئة من الأضرار والاعتداءات المضرة بالبيئة عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات والأبحاث الهامة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن ويمكن للمنظمات والمحافل الدولية والإقليمية أن تلعب دوراً هاماً في هذا الشأن، خاصة وان حماية البيئة لم يعد شأناً فردياً يتعلق بالمستوى القومي وإنما أصبح يتعلق بالمستوى العالمي والدولي ككل.

يجب أن تنطلق حماية البيئة من الاعتماد على الإدارة الجيدة للبيئة وعملية التنمية التي تهتم بالحد من المخاطر البيئية، في المرحلة الراهنة، والمستقبلية وتحديد المسئوليات البيئية العالمية للدول المتقدمة تجاه الدول النامية في ضوء الحقائق الواقعية وأبعادها المختلفة من خلال تحقيق الحاجات الأساسية وتحسين مستويات الحياة للأجيال الحالية والقادمة في الوقت ذاته

الاستفادة من نشاطات مراكز التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الصناعي لصالح الاعتبارات الاقتصادية والبيئية معاً، وأخذ الإجراءات البيئية واعتمادها في الصناعات من أجل تحسين المنافسة في مجال الصناعة، وفي الوقت ذاته تخفيف الآثار البيئية السلبية الناجمة عن الصناعات إلى جانب الالتزام بنقل تقنيات سليمة بيئياً من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية.

التعامل بصورة متكاملة مع جميع مصادر التلوث البيئي لرفع كفاءة العملية الإنتاجية وجعلها متوافقة مع البيئة تحقيقاً لمبادئ التنمية المستدامة القابلة للاستمرارية، وهذا يتطلب برنامجاً متكاملاً ومشتركاً بين جميع الدول، وخطوات تنفيذية لسنوات متتالية.

أهمية الأخذ بنظام إدخال تقييم الأثر البيئي للمشاريع الصناعية الجديدة قبل الموافقة عليها، والمشاريع الصناعية القائمة لضمان ألا تنحرف هذه المشروعات عن الإطار البيئي الذي حدد لها، مع تشجيع التقنيات الأقل تلويثاً والأقل استهلاكاً للطاقة، وأن تفرض على المؤسسات الصناعية قوانين وضوابط وحوافز ومعايير بيئية،

ويلزم أن تحكم هذه الضوابط والمعايير قضايا مثل تلوث الهواء، والماء، وإدارة النفايات والصحة المهنية وكفاءة المنتجات أو العمليات الصناعية في استخدام الطاقة والمياه، والتسويق والاستعمال والنقل والتخلص من المواد السامة كما ينبغي أن تطبق أنظمة التقييم البيئي ليس فقط على المشاريع التنموية فحسب بل على البرامج والسياسات الاقتصادية والمالية العليا التي تترك آثاراً كبيرة على البيئة وفي إطار ذلك يجب الاهتمام بالتخطيط العمراني الذي يشترط على الصناعات الملوثة للبيئة أن تبتعد عن المراكز العمرانية والسكانية وتشجيع السكان على عدم الانتقال قريباً من هذه المصانع ومواقع التخلص من النفايات.

أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وعى بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان والبيئة، ويضع البيئة في قلب اهتمام الإنسان وعلى رأس أولوياته التنموية والحياتية، ويعتمد الوعي البيئي أساساً على الإدراك الحسي للفرد بأهمية حماية البيئة من التلوث، وصيانة مواردها الطبيعية، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وعى بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان والبيئة، ويضع البيئة في قلب اهتمام الإنسان وعلى رأس أولوياته التنموية والحياتية، ويعتمد الوعي البيئي أساساً على الإدراك الحسي للفرد بأهمية حماية البيئة من التلوث، وصيانة مواردها الطبيعية، وان كان الوعي البيئي يتطلب ما يلي:

فالوعي البيئي يتطلب تلازم الجانبان، الجانب المعرفي والجانب الوجداني. الوعي البيئي لا يتطلب بالضرورة تربية نظامية في تكوينه أو تهيئته لأن البيئة المحيطة بالفرد لها أثرها الفعال في ذلك.

الوعي البيئي لا يتضمن بالضرورة سلوكاً إيجابياً نحو البيئة في كل الظروف بل من الممكن أن يتضمن سلوكاً سلبياً مع السلوك الإيجابي فكل تلوث يتم إحداثه في البيئة هو سلوك سلبي يقوم به الفرد عند تعامله مع البيئة، فالمدخنون على وعي بأضرار التدخين ورغم ذلك يدخنون.

الوعي البيئي هو الخطوة الأولى في تكوين الاتجاهات البيئية والتي تتمثل في الموقف الذي يتخذه الإنسان إزاء بيئته الطبيعية منحيث استشعاره بمشكلاتها أو استعداده للمشاركة في حل هذه المشكلات وتطوير ظروف البيئة على نحو أفضل،

وهذا الوعي يتضمن عنصر المشاركة في إدارة البيئة والتنمية وخاصة التنمية المستدامة وبالتالي فالتنمية المستدامة هي خطوة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في الفكر التنموي، وهذا الوعي يتضمن عنصر المشاركة في إدارة البيئة والتنمية وخاصة التنمية المستدامة وبالتالي فالتنمية المستدامة هي خطوة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في الفكر التنموي،

ومن ثم فالارتقاء البيئي يتطلب إرادة سياسية جماعية ملزمة لجميع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، مع ضرورة إعادة النظر في اتجاهات الإنسان نحو علاقاته بالبيئة بحيث تكون أكثر اتساقاً وملائمة مع ارتقاء بعمله وأدائه وإنتاجيته وبيئته لضمان استمرار الارتقاء بمجتمعه وحماية البيئة والمحافظة عليها وعلى مواردها ومقوماتها الإيجابية لذا أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها في الوقت الراهن استثماراً اقتصادياً وبيئياً على درجة عالية من الأهمية.

مراجعة للمحاضرات السابقة

لم تجد الايكولوجيا البشرية سواء كمجال للبحث أو كمدخل للدراسة مجالاً للتطور مثلما وجدته في علم الاجتماع

فهي – أي الايكولوجيا- باهتمامها بفكرة النسق الايكولوجي وتحويل الطاقة وتوزيعاتها ، تجد لدى ممثلي المدرسة الميكانيكية في علم الاجتماع جانباً كبيراً من مصادرها

و الايكولوجيا باهتمامها وتركيزها على دراسة البيئة وعواملها وتأثيراتها ، تتفق في كثير من تصوراتها مع المدرسة الجغرافية في علم الاجتماع

كذلك نجدها في محاولتها تطبيق المبادئ والتعميمات البيولوجية في دراسة المجتمع الإنساني نجد لها ما يدعمها في اتجاهات التفكير الاجتماعي التي اهتمت هي الأخرى بنفس الموضوع

كالنظرية التطورية عند سبنسر ، والاتجاهات الدر وانية في علم الاجتماع ، وما تفرع عنها من مدارس فكرية مختلفة

ثم أن الايكولوجيا عندما تتخذ من العنصر البشري طرفا أساسيا في (معادلة التوافق البيئي) تستند وبالضرورة على العديد من الأفكار التي رددها ادم سميث ، ومالتوس

وأخيراً نجدها في اهتمامها بمتغيرات (البناء) و(التنظيم) و(الوظيفة) و (التفاعل) و(المنافسة) و(العمليات الاجتماعية) تجد مجالاً أكثر رحابة في العديد من جوانب النظرية السوسيولوجية

فتجد في نظريات التوازن قدر ما تجده في نظريات الصراع ، وتجد في نظريات الوحدات الكبرى قدر ما تجده في نظريات الوحدات الصغرى

والواقع أن هناك عدة بدايات لاستخدام المدخل الايكولوجي في علم الاجتماع إلا انه من المتفق عليه في تراث علم الاجتماع أن البداية الأكثر وضوحاً كانت على يد روبرت بارك R.Park وارنست بيرجس E.Burgess ورودريك ماكينزي

R.Mckenzie المؤسسون الأوائل للمدرسة الايكولوجية في جامعة شيكاغو ، فإليهم يرجع الفضل في تقديم (المصطلح) في دائرة البحث السوسيولوجي.

ولقد كان خلاصة هذا التمييز أن الديموجرافيا تعالج المجتمع المحلي كحشد أو تجمع سكاني بسيط

بينما تتناول الجغرافية البشرية علاقة الجماعة السكانية بالموطن الفيزيقي من حولها

في حين تهتم الايكولوجيا بدراسة المجتمع المحلي كوحدة (تكافلية Symbiotic)

وعلى هذا النحو أوضح ماكينزي أن الدارس السوسيولوجي للايكولوجيا يهتم بدراسة المجتمع المحلي كوحدة متفاعلة

لقد تصور المجتمع المحلي كما لو كان ينشأ من خلال المنافسة ، وكما لو كان أفراده يرتبطون مع بعضهم البعض من خلال عمليات الاعتماد المتبادل ، التي تستند بدورها على التخصص وتقسيم العمل

وكما لو كان حجمه وتوزيعه المكاني والمهني يستند على العملية الأساسية وهي المنافسة

التفاعل الايكولوجي في نظر (كوين) عملية غير شخصية لا تشتمل كالتفاعل الاجتماعي ، على تبادل المعنى

ومن ثم فهو عملية تفاعلية ليست ذات طابع اجتماعي بحت ، بل هي شبه اجتماعية Sub-Social

وتعمل الايكولوجيا – بهذا المعنى – داخل إطار مرجعي متميز لها ، بحيث تتميز عن الدراسات الاجتماعية بنموذج التفاعل الذي يمثل محور اهتمامها

ولكنها رغم ذلك تبقى على صلة وثيقة بكل ما هو اجتماعي

كما يستند على حقيقة أن كل كائن حي (بما في ذلك الكائن البشري) يؤثر في غيره عن طريق زيادة أو نقصان فائض الموارد الذي يعتمد عليه الآخرون ،

(التو)عالم الحيوان المشهور ، حاول تطبيق فكرة التنظيم المعيشي على المجتمع الإنساني ، وانتهت به محاولته إلى أن مفاهيم مثل (سلاسل الغذاء) و(الوضع الايكولوجي) و(نسيج الحياة) .. الخ وان كانت لا تطبق على المجال البشري دون تعديل جوهري ، إلا أنها تقدم مدخلاً قيماً لدراسة علاقات العيش بين بني الإنسان

إعادة تحديد المفاهيم الايكولوجية وتعريفها

ففي سنة 1927 قدم بيرجس مفهوم (التدرج والانحدار) استخدم في تحليل المجتمعات المحلية والأقاليم الحضرية

مفهوم (المؤشر أو المقياس الايكولوجي) ليشير إلى المعطيات الايكولوجية الموضوعية التي يسهل قياسها ، كوسائل أكثر فعالية للكشف عن طبيعة الحياة الاجتماعية التي تتميز بأنها اقل موضوعية وأصعب قياساً وفي هذا الصدد ، قدم عدد كبير من علماء الاجتماع مجموعة من المؤشرات والمقاييس ذات دلالة ايكولوجية هامة كالحراك، وقيم الأرض ، ومعدلات وفيات الأطفال ، والانحراف والطلاق..الخ

استخدمت (تغيرات ملكية الأرض) كمؤشر لتعاقب أنماط المجتمعات المحلية الريفية

استخدمت (تعاقب استخدام الأرض) كمؤشر ومقياس للتغير الاجتماعي في هاواي

وان ثمة نسق أخر من المفاهيم التي ترتبط بالجانب القيمي في عملية التوافق المكاني يجب أن يطور ليكمل ثغرات المفاهيم الكلاسيكية ويلاحظ ان المكان يتخذ معناه بالنسبة للإنسان من خلال التعريف الثقافي له ، وانه في كل الأحوال تتوسط القيم الثقافية تلك العلاقة التي تقوم بين الإنسان والمجتمع الإنساني من جانب وبين البيئة الفيزيقية أو (المكان) من جانب أخر

- تطوير المناهج والأساليب الملائمة للبحث الايكولوجي:
- سارت محاولة تطوير المناهج الأكثر ملاءمة للدراسة الايكولوجية، جنبا إلى جنب مع محاولة تطوير المفاهيم الايكولوجية وإعادة صياغتها وتحديد مدلولاتها
- ولقد كان أول ما عني به في هذا الصدد ، تطوير الوسائل المنهجية التي تمكن من تحديد حدود الأقاليم والوحدات الايكولوجية
- ففي سنة 1929 نشر بارك ورقة عمل كان قد تقدم بها لاجتماع الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، استخدم فيها (دورة الصحف) كوسيلة هامة لتعيين حدود الأقاليم المتروبوليتية

وفي كتابة (المجتمع المتروبوليتي) اقتراح ماكينزي عدداً من الإجراءات التي تستخدم لهذا الغرض

كذلك فقد جذب انشغال الايكولوجي بالتوزيع المكاني اهتمامه بتصميم الخرائط المختلفة ، التي تتوزع عليها معطياته الاجتماعية والايكولوجية

وكان من أهم أنواع الخرائط التي عرفت في هذه الفترة والتي لا يزال يعني بها الباحث الايكولوجي حتى الآن خرائط الأساس Bass Map وخرائط المناطق التعدادية Census Tract Map والخرائط الايزومترية Isometric Map ، التي استخدمت لتحديد مراكز انتشار بعض الظواهر الاجتماعية كالطلاق والانحراف الجريمة .

كذلك ظهرت عدة مقالات تناولت موضوع الحراك وجذبت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بإيجاد الوسائل والإجراءات المنهجية الملائمة لقياس الحراك وبنفس القدر الذي عني فيه الايكولوجيون الأوائل بالتوزيع المكاني للأفراد بذلت عدة محاولات لدراسة ايكولوجية المؤسسات والمنظمات بهدف وضع تفسيرات ايكولوجية لتوزيع الظواهر النظامية

سجلت هذه الفترة تزايداً واضحاً في الإقبال على استخدام المناهج الإحصائية ، في دراسة التوزيع المكاني للظواهر

وقد دفع إلى هذا الإقبال ما أسلمت إليه الارتباطات بين المعطيات التي جمعت عن المناطق التعدادية والإحصائية من نتائج مثيرة ، كان من الضروري إخضاعها للمعالجة والتمحيص الإحصائي.

التطور التاريخي للمدخل الايكولوجي في علم الاجتماع ، محدداً في أربعة مراحل أساسية هي :-

المرحلة الكلاسيكية: وهي تمثل وجهة النظر التي ترى في المنافسة عملية أساسية في تشكيل العلاقات الإنسانية ، كما تمثل الاعتقاد بان المجتمع الإنساني – تمييزاً عن المجتمع النباتي والحيواني – ينتظم على مستويين احدهما حيوي والأخر ثقافي

المدخل التقليدي المحدث وكان مجرد محاولة للدفاع عن المدخل الايكولوجي في علم الاجتماع في مواجهة حركة النقد التي وجهت للمدخل في الفترة ما بعد سنة 1925 ، أو هو محاولة لإعادة تعريف وتحديد المدخل الايكولوجي ، مع الإقلال إلى أدنى حد ممكن من أخطاء التركيز على مفاهيم (المنافسة) و(التوزيع المكاني) و(البيئة) .. الخ

المدخل السوسيوثقافي وهو بمثابة رد فعل واضح لتأكيد المدخل الايكولوجي الكلاسيكي على الجانب الحيوي (عند بارك) أو الجانب المادي (عند بيرجس) أو الجانب الاقتصادي (عند ماكينزي) من الحياة الاجتماعية

مدخل تحليل المناطق الاجتماعية ويمثل في نظر ثيودورسون- المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل تطور المدخل الايكولوجي في علم الاجتماع

الازمة الحضرية

ولقد مالت معظم الدراسات الحضرية التي ظهرت في العقدين الأخيرين من هذا القرن إلى استخدام عبارة (الأزمة الحضرية) لتشير بها إلى حقيقة كيف أن المدن والمراكز الحضرية بدت في الآونة الأخيرة كأنها تنتقل من أزمة إلى أخرى لتصور في النهاية مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات التي تواجه حياة المدن

الاسباب التي ادت اليها

يشير اصطلاح الازمة الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما وقع في العقدين الأخيرين من مشكلات حتمت في مجموعها ضرورة إعادة بناء المتروبوليتان ، والتي كانت بدورها استجابة مباشرة لما وقع من أحداث مثيرة بدأت بإحداث الشغب التي وقعت في مناطق الجيتو وأحياء اليهود في الستينات وأصبحت مؤشرا واضحا للمشكلات العرقية والعنصرية

ثم أخذت الأزمة مظهراً أخر في السبعينات عندما هددت المدن الكبرى بشبح التخلف نتيجة نضب موارد الإنفاق والأزمة المالية التي وقعت بتأثير بعض الظروف التي فرضت على حياة المدن ، ولقد انتهى هذا الجانب من الازمة الحضرية بإتباع البلديات إجراءات عنيفة ومتزمتة من ناحية وقيامها بجهود جبارة نحو إعادة بناء تدبير الموارد المالية العامة خوفاً من تهديد الإفلاس.

وبالرغم من أن تهديد الأزمة كان يقتصر على عدد قليل من المدن إلا أنها أصبحت أكثر شمولاً للتوتر المالي الذي اختصت به الكثير من المراكز والمواقع الحضرية الكبرى التي يبدو أنها وقعت تحت تأثير النمو الحضري غير المتناسق

وباختصار ارتبط أكثر هذه الأزمات ظهورا بمجموعة من المبادرات التي تضمنت كل من القطاعين الخاص والعام لمواجهة المشاكل الحضرية بما فيها توزيع الخدمات والرفاهية والبطالة وإصلاح البنية الأساسية والتدهور الاقتصادي وإعادة بناء موارد الدخل .. الخ

وفي الوقت الحالي فان القضية التي تسيطر على تحليلات المشكلات والأزمات الحضرية هو ما نعني به الاهتمامات المالية والأزمة المالية للدولة خاصة وانه أصبح واضحاً من البداية أن المشاكل الاجتماعية التي وقعت في الستينات والمشاكل الاقتصادية في السبعينات كانت مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً

تدور معظم المحاولات لتوضيح الازمة الحضرية حول ما فرضته حياة الحضر من متناقضات:

لماذا تعجز فرص الحياة في المدينة حتى في أكثر البلدان ثراءً وتقدماً عن القضاء على مشكلة الفقر ، وعن توفير المسكن الملائم للكثير من السكان ، وعن أن تضمن سلامة شوارعها وأمنها ، ثم كيف ولماذا تعجز الحياة الحضرية حتى في الدول التي أحرزت تقدماً تكنولوجيا ملحوظاً عن أن تجد حلاً جذرياً لمشاكل المرور وتلوث البيئة

الأزمة الحضرية تمثل في نظر سكان المناطق الداخلية بالمدن ارتفاع معدلات الجريمة والإقبال على المخدرات والمسكرات ، والإسكان المتهدم وفرص العمل القليلة ، والقصور الواضح في المرافق والخدمات العامة وهي بالنسبة لسكان الضواحي والأطراف المحيطة بالمدينة عبارة عن ضغط حركة المرور وازدحام الشوارع والافتقار إلى الحد الأدنى من متطلبات البنية الأساسية للمجتمعة

ويستطيع أي ساكن في المدينة أن يقدم قائمة طويلة بالانطباعات عما هو خطأ في حياة المدينة، فهي إن لم تكن الازمة السكنية فهي التدهور الملحوظ للأحياء المتخلفة ، وان لم تكن تعقيدات حركة المرور وأزمات النقل فهي تلوث الهواء والماء والضوضاء ، وهي أن لم تكن زيادة ارتفاع تكاليف المعيشة فهي البطالة وعدم توافر فرص العمل ، وهي إن لم تكن زيادة معدلات الجريمة والانحراف فهي الشعور بفقدان والمعايير وانعدام الأمن والاغتراب وهي إن لم تكن الكثافة السكانية العالية فهي القصور في الخدمة العامة كالتعليم والصحة والترويح والترفيه .. الخ .

كذلك يستطيع الباحثون ذوو الاهتمامات المختلفة أن يقدموا تصورات متنوعة للازمة الحضرية يستند كل منها على بعد أو أخر من أبعادها ، ففي الوقت الذي يميل فيه البعض إلى تصور الأزمة الحضرية في ضوء المشكلات الفيزيقية كالامتداد أو النمو العشوائي غير المخطط وفساد البيئة أو سوء استعمالها ، يرى البعض الأخر في ذات الازمة بمثابة مظهر بارز أو شاهد دال على فشل الجهاز الحكومي والإداري في أن يحلها بطريقة كافية وفعالة ،وفي المقابل يعتبرها فريق ثالث على أنها مسألة من مسائل التفكك الاجتماعي الناجم عن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

اختلاف الواقع الحضري بين الدول المتقدمة والنامية

اختلاف الحضرية في العالم الغربي عنها لدول العالم الثالث يرجع إلى أربعة عوامل أساسية هي:

1-اختلاف الموقف السياسي العالمي الراهن عما ساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن أوضح مظاهر هذا الاختلاف – في نظر المفكرين هو تطوير عدد لا يستهان به من المنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها مسئولية تقديم العون للبلاد النامية في مواجهة مشكلات التحضر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كذلك ما أسهمت به هذه المنظمات بالفعل في إحداث ثورة ملحوظة في مستويات التطلع والطموح والإنجاز في المجالات الاقتصادية والسياسية معاً:

إلى جانب ما تقدمه الحكومات والسياسيات الدولية من مساعدات فنية لهذه الدول في محاولة لاستقطابها سياسياً وايدلوجيا.

ومن ثم يبدو من المقبول في نظر المفكرين أن نتوقع سير النمو الحضري بمعدلات أسرع في هذه الدول النامية مما كان عليه في القرنين الماضيين.

2-الاختلاف الواضح بين قوى التحضر وعوامله في كل من التجربتين:

فقد كان النمو الحضاري في أغلب البلاد المتقدمة، وما أقترن به من تطور اقتصادي، نتاجاً مباشراً لقوى السوق والمنافسة.

وفي مقابل ذلك من المتوقع أنه مع تزايد التدخل الحكومي والأخذ بسياسات التخطيط المركزي دوراً هاماً وأساسياً في توجيه عمليات التحضر واتجاهاته في بلدان العالم النامي.

بعبارة أخرى من المتوقع أن يؤدي اختلاف التجربتين في هذا البعد

إلى تجنب العديد من المشكلات التي واجهتها الدول المتقدمة في مسيرتها الحضرية، وفي نفس الوقت إلى إثارة مشكلات من نوع جديد في كثير من دول العالم الثالث.

ومع أن التخطيط كان عاملاً هاماً في تطوير أجزاء كبيرة من العالم الغربي، إلا أن تزايد استخدام التخطيط المركزي في المناطق النامية سيسهم بدوره في إيجاد أنماط للتحضر تغاير ما ألفته التجربة الغربية من قبل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اختلاف السياق التاريخي الذي أحيط بتجربتي التحضر، قد يسهم هو الآخر بالقدر الكبير في عملية تفسير أنماط التحضر واتجاهاته ومشكلاته بين العالمين النامي والمتطورففي كثير من بلاد آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، كانت المدينة نتاجاً للتجربة الاستعمارية.

ويعني ذلك بدوره أن النمو الحضري في مثل هذه المناطق كان محصلة لتأثيرات خارجية بحته، ولم يكن بحال من الأحول نتيجة لتطور اقتصادي داخلي.

لذلك كانت السمة الحضرية الميزة لكثير من المناطق النامية تتمثل في سيطرة مدينة واحدة كبرى فقط، قامت في الأصل وتطورت في حدود وظيفتها كمركز تجاري يربط المنطقة بالقوى الاستعمارية وتدين في تطورها إلى ارتباطها بنسق إمبريالي أكثر من ارتباطها بدور ما في النمو الاقتصادي القومي ونتيجة لذلك فإن كثيراً من مدن البلاد النامية تشهد اليوم تضخماً سكانياً واضحاً يتجاوز حدود إمكاناتها الاقتصادية المتاحة.

الأزمة الحضرية في دول العالم الثالث

يقطن ثلثي سكان العالم في بلاد نامية، وفي هذه البلاد تحدث أقصى التغييرات في مستويات الخصوبة والتحضر معاً. حيث يتضاعف عدد سكان المدن الكبرى في هذه البلاد . وبالمقارنة، يتبين أن هذه النسبة في النمو الحضري ترتفع كثيراً عن نسبتها في أمريكا الشمالية وأروبا أثناء أكبر فترات توسعها الحضري في القرن التاسع عشر وأكثر من ذلك فليس هناك دليل على أن معدل السرعة في الزيادة السكانية تسير نحو البطء بل وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى ألزيادة

وفي الوقت الذي لا تزال فيه بلاد العالم النامي ريفية بوجه عام إلا أنها تحتوي على ثلث سكان الحضر في العالم وعلى عشرات من أكبر مدن العالم. فالسكان الحضريين في البلاد النامية أكبر الآن من سكان مدن العالم حتى 1950.

ويتزايد السكان الحضريون في العالم النامي وسوف يستمرون في الزيادة في القرن الحالي. وفي الوقت الذي تتميز فيه كل مدينة وكل دولة نامية بعدد من الخصائص المميزة إلا أن مدن العالم النامي ككل تتفق في بعض الصفات المشتركة هي:

) تأثيرات النمو السكاني المتزايد

يجب أن تبدأ أي مناقشة للبلاد النامية والمشكلات التي تواجه مدنها بقدر من الفهم لمعدلات ومعنى النسب الحالية للنمو السكاني. ففي أثناء الفترة من 1960 إلى 1970، زادت البلاد النامية ومن المؤكد أن زيادات بمثل هذا الحجم سوف تخلق ضغطاً لا يمكن تحمله للطعام وأحوال المعيشة الأفضل وزيادة التعليم والتوظف كما ستشير لا محالة مشاكل جديدة للنمو الحضري.

وبطبيعة الحال فإن زيادة زيادة السكان تزيد من تفاقم المشاكل الخطيرة القائمة بما فيها مشاكل التطور الاقتصادي.

فالميزانيات التي يمكن أن تخصص للتنمية الاقتصادية تستهلك في توفير أدنى قدر ممكن من متطلبات المعيشة والخدمات للعدد المتزايد دائماً من السكان.

وبدلاً من زيادة استثمار رؤوس الأموال في بعض البلاد النامية تجدها مضطرة إلى زيادة انفاقها في مواجهة زيادة سكانها

ومن ثم فإن الفرق بين نسبة زيادة السكان ونسبة زيادة الإنتاج الصناعي الذي يتخذ دائماً كمؤشر لقياس مدى التقدم الحقيقي للمجتمع، تأخذ في هذه البلاد اتجاهاً معاكساً (أي تفوق الزيادة السكانية على زيادة الإنتاج) في أغلب الدول النامية بما لا تبعث

بحال من الأحوال على التفاؤل. وبالإضافة إلى المطالب الاقتصادية المفروضة على البلاد النامية بظهور الأفواه الجديدة التي تطلب الطعام، فهناك أيضاً مطالب متزايدة لمن هم موجودون بالفعل

ومع أن البلاد النامية تختلف في نسب التطور واتجاهاته إلا أنها جميعاً تعاني بدرجات مختلفة من مشاكل عامة تتمثل في انخفاض الإنتاج الصناعي وانخفاض نسب المدخرات، والطرق والمواصلات السيئة، والنسبة العالية من السكان التي تعمل في الزراعة، والخدمات الصحية غير الكافية، وأنساق التعليم غير الكفء، وارتفاع نسبة الأمية، والتغذية غير الصحية وأحياناً سء التغذية.

وحسبنا أن نشير إلى أنه في الوقت الذي يمثل فيه سكان البلاد النامية ثلثي سكان العالم على الإطلاق إلا أن ما قدر أو متاح لها لا يتجاوز سدس دخل العالم وثلث إنتاج الطعام وعشر الإنتاج الصناعي

وعلى العكس من دول العالم المتقدم، فإن الكثير من البلدان النامية تواجه بالعديد من المشكلات الحضرية الراهنة أو الوشيكة الوقوع فيما يتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية فيها.

نجد أن النمو السريع والمتزايد للسكان في البلدان النامية وعدم القدرة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية، كانت سبباً في مواجهة الكثير من مدنها مشكلات اقتصادية خطيرة.